E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/9/Add.2
9 August 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ١١(ب) من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل:
حالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجـــزة

تقرير مقدم من المقررة الخاصة، السيدة أسما جاهنانجير عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٣١/٢٠٠٠

إضافة

البعثة إلى نيبال

المحتويات

	الفقـرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٢	٣
أولا - برنامج الزيارة	٣ - ٦	٣
ثانيا - ملاحظات عامة	٧ - ١٦	٤
ثالثا - الحق في الحياة: الاستنتاجات والهواجس	١٧-٣٨	٨

المحتويات (تابع)

	الفقـرات	الصفحة
رابعا - حالات الاختفاء، والاحتجاز غير المعترف به	٣٩-٤٢	١٥
خامسا - الإفلات من العقاب والهواجس القانونية	٤٣-٥٠	١٧
سادسا - اللجنة الوطنية لحقوق الانسان	٥١-٥٢	٢٠
سابعا - عقوبة الإعدام	٥٣-٥٤	٢٠
ثامنا - المدافعون عن حقوق الانسان والمجتمع المدني	٥٥-٥٦	٢١
تاسعا - الاستنتاجات والتوصيات	٥٧-٧٧	٢١

مقدمة

١- قامت المقررة الخاصة بناء على دعوة من الحكومة بزيارة إلى مملكة نيبال بين ٥ و١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وكان الدافع الرئيسي لهذه الزيارة استمرار ورود تقارير تزعم حدوث عمليات قتل خارج نطاق القضاء راح ضحيتها مدنيون عزل في إطار المواجهة بين المجموعات المسلحة التابعة للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والشرطة النيبالية. كما أنه سبق ذلك الإعراب عن القلق إزاء التدهور المحتمل في الأوضاع الحالية مما قد يسفر عن المزيد من أعمال العنف والقتلى.

٢- وتود المقررة الخاصة أن تعرب عن شكرها لحكومة نيبال لما أبدته من تعاون وقدمته من مساعدة أثناء الزيارة. وقد تمكنت المقررة الخاصة أثناء وجودها في نيبال من الاضطلاع بمهام بعثتها بحرية وجمع المعلومات المتصلة بولايتها من مختلف المصادر دون أي شكل من أشكال الإعاقة. كما ترغب أيضا في الإعراب عن تقديرها للمساعدة التي قدمها عدد من الأفراد والمنظمات غير الحكومية التي سنحت لها فرصة الالتقاء بهم خلال زياراتها لنيبال. وترغب في توجيه الشكر إلى رئيس حزب المؤتمر النيبالي لمساعدته في تيسير هذه الزيارة. وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لما تلقته من دعم لوجيستي وغير ذلك من أنواع الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف في نيبال.

أولا - برنامج الزيارة

٣- عقدت المقررة الخاصة خلال زياراتها محادثات مع الرسميين وممثلي الحكومة التالين في كاتماندو: وزير الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير القضاء والعدل، والنائب العام والمفتش العام للشرطة. كما عقدت اجتماعات مع قيادات حزب المؤتمر النيبالي، وحزب الشيوعي النيبالي (ML) والحزب الشيوعي النيبالي (UML) والحزب الديمقراطي الوطني والجبهة الشعبية المتحدة. كما أتيحت للمقررة الخاصة فرصة عقد محادثات مع عدد من الأفراد، بمن فيهم محامون وصحفيون وسياسيون سابقون يعملون في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في نيبال. وزارت في كاتماندو نقابة محاميي المحكمة العليا، حيث تلقت معلومات عن المسائل المتصلة بعمل السلطة القضائية.

٤- وقابلت في العاصمة ممثلين عن عدد كبير من المنظمات غير الحكومية بما فيها مركز خدمات القطاع غير الرسمي، ومركز ضحايا التعذيب، وجمعية حقوق الإنسان والسلم، وحركة العناية بحقوق الشعب، والمعهد الدولي لحقوق الإنسان والبيئة والتنمية، ومحفل المرأة والقانون والتنمية، ولجنة ما بعد بيجين، ومحفل حماية حقوق الإنسان، ومنظمة حقوق الإنسان في نيبال، ومراقبي حقوق الإنسان في هيملايا، ومنبر جنوب آسيا لحقوق الإنسان وفرع منظمة العفو الدولية في نيبال. وضم البرنامج زيارة للمستشفى المركزي في كاتماندو. وأتيحت للمقررة الخاصة أثناء وجودها في نيبال أيضا فرصة الاجتماع بموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف واللجنة الدولية

للصـــليب الأحمر، إضافة إلى ممثلين من البعثات الدبلوماسية في كاتماندو. والتقت في العاصمة أيضا بالأمين العام لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وعقدت في نهاية زيارتها مؤتمرا صحفيا في كاتماندو.

٥- وانتقـــلت المقـــررة الخاصة في يومي ٦ و٧ شباط/فبراير إلى مدينة غوركا، حيث التقت برئيس المنطقة، ورئيـــس الشـــرطة، وممثل عن المحكمة البلدية والمحافظ. كما عقدت محادثات في غوركا مع ممثلي المنظمتين غير الحكوميـــتين: مركز غيرا ومركز رعاية ضحايا التعذيب. وزارت سجن غوركا أيضا حيث تحدثت مع عدد من المساجين المعتقلين اعتقالا احتياطيا. وزارت في غوركا أيضا المستشفى المحلي حيث سنحت لها الفرصة للتحدث مع كبير الجراحين والاطلاع على المرافق التي يتم فيها فحص الجثث لمعرفة أسباب الوفاة.

٦- ومن ٩ إلى ١٠ شباط/فبراير، زارت المقررة الخاصة مدينة نيبالغونج، حيث التقت برئيس المنطقة، ورئيس الشـــرطة وممثـــلين عن محكمة الاستئناف. وزارت في نيبالغونج أيضا السجن المحلي، وتحدثت هناك مع عدد من المساجين معظمهم من المحتجزين احتجازا احتياطيا. وقصدت المقررة الخاصة مستشفى نيبالغونج وقابلت فيه ثلاثة أشخاص يعالجون من جروح ناجمة عن الاصابة بالرصاص خلال عملية قامت بها الشرطة في قرية دونغال آشهام. وعقدت المقررة الخاصة في نيبالغونج أيضا مشاورات مكثفة مع عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقـــوق الإنسان والأنشطة الإنسانية في المنطقة. وتعرب المقررة الخاصة عن أسفها لعدم تمكنها من زيارة بعض المناطق التي تأثرت أكثر من غيرها بأعمال العنف الأخيرة، ومثل مقاطعتي ركوم وورولبا على وجه الخصوص، حيث لم يســـمح لها الوضع الأمني السائد في هذين الموقعين والاضطلاع بعملها في ظل ظروف مناسبة، وخصوصا فيما يتعلق بحرية الحركة وسرية أقوال الشهود.

ثانيا - ملاحظات عامة

٧- نيـــبال طرف في كافة الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين التابعين لها، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبـــة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد أصبحت نيبال طرفا في كل هذه الصكوك بعد عام ١٩٩٠ عندما استعادت الديمقراطية المتعددة الأحزاب.

٨- ولنيبال تاريخ طويل من الكفاح السياسي ضد الحكم الدكتاتوري أو الاستبدادي. ويشكل نظام القمع الماضي تحديا رئيسيا يواجه الحكومة في سعيها إلى بناء مجتمع يقوم على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز في الفترة ما بعد الانتقالية، فإنه يبدو أن الانجازات التي تم تحقيقها حتى الآن ليست بمستوى تطلعات الشعب.

٩- نظـــام الحكم في نيبال ملكي منذ ١٥٠٠ سنة. وقد تفاوت دور الملكية في الحياة السياسية للبلاد تفاوتا كـــبيرا عـــلى مـــرور الـــزمن وذلك من الملكية المطلقة فيما مضى إلى الدور الاحتفالي في الغالب في ظل الملكية الدستورية اليوم والتي بدأ العمل بها بمقتضى دستور عام ١٩٩٠. وكانت فترة نظام الأمراء (الرانا)، الذين تمتعوا بسلطة مطلقة ما بين عامي ١٨٤٦ و١٩٥٠ وهمشوا دور النظام الملكي، فترة تتسم بالاستبداد والفساد والقمع. وانـــتهى حكم الرانا في أعقاب ثورة قادت البلاد إلى فترة انتقالية دامت ١٠ سنوات مع برلمان منتخب، لكنه في عام ١٩٦٠ تدخل الملك ماهندرا بير بيكرام شاه دف وبدأ بتطبيق ما يسمى "البانشايات"، أو النظام "اللاحزبي". وبحـــلول منتصـــف السبعينات أخذت النقمة السياسية تتزايد تفاقما، وبدأت مجموعات من المواطنين، ولا سيما الطـــلاب والعمال، في تنظيم نفسها لمناهضة نظام "البانشايات". وأجري استفتاء بشأن هذا النظام المثير للجدل يقـــال إنـــه انتهى إلى تزوير الاستشارات التي واكبته لمصلحة النظام. وقادت الأحزاب السياسية في عام ١٩٨٩ حركة تهدف إلى إعادة الديمقراطية، مما أجبر الملك في نهاية الأمر على إلغاء حكم البانشايات، وإعادة الديمقراطية المتعددة الأحزاب في عام ١٩٩٠.

١٠- ويعتـــبر ســـجل حكام نيبال السابقين في مجال حقوق الإنسان سجلا يبعث على الأسى. حيث تم قمع الانشـــقاق والمعارضـــة السياسية على نحو منتظم ومستمر، بل وسحقه في بعض الأحيان بقوة وحشية. وكانت انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها التعذيب والإعدام بلا محاكمة، متفشية على نطاق واسع ويتم ارتكابها دون أي عقـــاب. وبموجب سلطات الطوارئ، كان بمقدور مسؤولي المناطق الذين يمثلون الملك أن يعدموا "الخارجين عن القـــانون" بإجراءات موجزة إذا تم إلقاء القبض عليهم في مناطق تعتبر متمردة. وقد أمضى العديد من السياسيين المعاصرين، بمن فيهم أعضاء الحكومة، عقودا في الكفاح ضد الحكم اللاديمقراطي وأعمال القمع من جانب نظام البانشايات. كما احتجز البعض منهم على مدى سنوات بصفتهم معتقلين سياسيين. ويعتبر تنفيذ الدستور الجديد لعـــام ١٩٩٠ والعمل بالديمقراطية المتعددة الأحزاب في العام نفسه منعطفات بالغة الأهمية على طريق البلاد نحو الديمقراطية. لكنه من غير الواضح ما إذا كان العديد من التحديات التي تواجه نيبال في مجال حقوق الإنسان يعود إلى الصـــعوبات التي نشأت في تكييف الأحكام القانونية والإجراءات الإدارية الحالية مع معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور أم لا.

١١- وقد تركت أعمال القمع والبيئة السياسية لحقبة البانشايات بصماتها على مؤسسات الدولة، بما في ذلك الإدارة الحكومية وسلك القضاء الذي ما زال هشا. وساهمت القلاقل السياسية والحكومات تعاقبت على الحكم لفـــترات قصيرة في انعدام التركيز السياسي والإجراءات الحاسمة. وقد اتفق المسؤولون الحكوميون وممثلو المجتمع المـــدني الذين تحدثت إليهم المقررة الخاصة في نيبال على أن هذه التركة تعتبر أحد أخطر العواقب في طريق البلاد نحو سيادة القانون والديمقراطية الحقيقية. كما أن تحول نيبال إلى الديمقراطية مؤخرا أوجد تطلعات متزايدة بتحقيق التـــنمية السريعة في كافة نواحي الحياة العامة. وقد زاد إفلات العديد من مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إبان

حقـــبة "البانشايات" من العقاب من إحباط الجمهور وخيبة أمله إزاء بطء خطى الاصلاح. ومن الواضح أن هذه التحديات، وبدء النزاع المسلح الذي واكبها حالا دون توفير البيئة المواتية لعملية التنمية في البلد وسعيه لتحقيق التنظيم والإدارة السليمين.

١٢- وكان للمجموعات السياسية من أقصى اليسار تاريخها في الكفاح الدؤوب من أجل الديمقراطية في البلاد. بـــل ومارســـت العنف في بعض الأحيان بوحي من حركات مماثلة في البلدان المجاورة. وخلال قيام حركة إعادة الديمقراطية (حركة جابا، ١٩٨٩-١٩٩٠)، انضمت إلى المجموعات السياسية الأخرى في مطالبتها بإجراء تغييرات سياسية. وشكلت سبعة أحزاب من اليسار السياسي "الجبهة الشعبية المتحدة" وشاركت في المحادثات حول وضع مشـــروع دستور جديد. بيد أن الخلافات حول إقامة نظام ملكي بدلا من النظام الجمهوري أدت إلى المزيد من الانقسام في صفوف الجبهة الشعبية المتحدة، لكن الحركة شاركت في الانتخابات النيابية في أيار/مايو ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٤ حصل انشقاق آخر أدى في نهاية المطاف إلى تشكيل الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في شباط/فبراير ١٩٩٥. وتفجر التوتر السياسي السائد في منطقة رولبا، وهي من معاقل الحركة الماوية، بين الماويين وحزب المؤتمر الحاكم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ استهلت الحكومة في التصدي لهذه القلاقل ما يسمى "بعملية روميو"، التي يقال بأنها دفعت بقرابة ١٠ ٠٠٠ رجل إلى الاختباء في الأدغال.

١٣- وقـــدم الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) قائمة مطالب تتألف من ٤٠ بندا إلى رئيس الوزراء. وتضمنت هـــذه المطـــالب إعادة تقييم العلاقات النيبالية - الهندية فيما يخص المعاهدات المائية والتبادل التجاري والحدود المفـــتوحة بصـــورة رئيسية. وشملت المطالب السياسية الأخرى إلغاء الامتيازات الملكية، وإطلاق سراح المعتقلين السياســـيين، وإنهـــاء عمليات القمع وبذل الجهود لتمكين المرأة. كما دعت إلى منح الحقوق الاقتصادية للنساء والفلاحـــين والمشردين. وأعطيت الحكومة إنذارا بالاستجابة إلى هذه المطالب كلها بحلول شباط/فبراير ١٩٩٦، وإذا فشلت في ذلك فسيتم إعلان "حرب شعبية" عليها. وفي ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ أعلنت "الحرب الشعبية"، وهاجم مسلحون من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) مراكز الشرطة والمكاتب الإدارية المحلية في ثماني حوادث في خمس مقاطعات. وثمة تقارير تفيد باستمرار هذه الهجمات، واتساع نطاقها لتشمل المصارف ومكاتب الأحزاب السياسية والمكاتب المحلية للمنظمات الإنسانية الدولية. وفي آذار/مارس ١٩٩٦ حاول رئيس الوزراء السابق، شير بهـــادور دوبـــا، معالجة الموقف بالدعوة إلى اجتماع يضم كافة الأحزاب وتشكيل لجنة لعقد محادثات مع الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). لكن ذلك لم يسفر عن أي تقدم يستحق الذكر في تلك المرحلة.

١٤- ويـــتعين النظر إلى ظهور الحركة الماوية المحاربة هذه في ضوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الحاضـــر في نيـــبال. فنيـــبال إحدى أفقر الدول في العالم. وأوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين والطبقات والطوائف والمناطق صارخة. وقد تم إلغاء كل من النظام الطبقي، والعمل المرتهن بموجب القانون الوطني

لكن هذه المشاكل الخطيرة في مجال حقوق الإنسان ما زالت قائمة وتظل تهيمن على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وخصوصا في المناطق الريفية. وتم إطلاق عدد من المبادرات التي يدعمها المانحون الأجانب ووكالات المعونة في السنوات الأخيرة للتخلص تدريجيا من أشد الفوارق أهمية في ملكية الأرض والثروة الاقتصادية. وفي حين أن هذه الجهود أفضت إلى ظهور بعض جيوب التنمية الاقتصادية، فإن البرامج التي تم استهلالها حتى الساعة يبدو أنها لم توفق في العثور على سبل لتعزيز المؤسسات الرسمية الأساسية، وخصوصا النظام القضائي، وتمكين الناس من تسيير حياتهم بأنفسهم. ومن الواضح أن عملية التنمية قد أثبطت وتعثرت أيضا بسبب الأعمال المسلحة للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، حيث اضطرت الحكومة إلى تكريس اهتمامها ومواردها الشحيحة لمحاربة هذه الحركة. أما المظالم الناجمة عن استمرار أوجه الإجحاف الاجتماعي، وقلة الفرص وقمع من لا أرض لهم والفقراء فقد استمرت وتزايدت، وبالتالي تفاقم السخط الاجتماعي التي يسعى الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) إلى اكتساب التأييد على أساسه. والواقع أن المناطق التي تعتبر معاقل ماوية تقليدية، مثل روكوم ورولبا وجاجاكوت، فتحتل مكانها بين أقل مناطق نيبال نموا. وفي حين أن الحركة الماوية تركزت بصورة رئيسية في ثلاث مقاطعات في عام ١٩٩٦، تفيد التقارير الآن أنها تنشط في خمس وأربعين من مقاطعات نيبال البالغ عددها ٧٥ مقاطعة.

١٥- وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أعلن وزير الداخلية عن "خطة أمن متكاملة" على سبيل التصدي للأعمال المسلحة التي يقوم بها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وقد استهدفت معالجة التطورات السياسية والجوانب الأمنية للأوضاع السائدة. أما على المستوى السياسي فقد تم تعيين لجنة رفيعة المستوى يرأسها رئيس الوزراء السابق لإجراء مشاورات مع كافة الأحزاب السياسية ووضع توصيات تقدمها إلى الحكومة بهذا الشأن. وعهد إلى اللجنة فتح حوار مع الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وفي وقت كتابة هذا التقرير كان الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) ألمح إلى أنه قد يكون مستعدا لإجراء حوار مع الحكومة. وثمة مبادرة أخرى تسمى "حملة غانش مان سينغ للسلم"، تهدف الحكومة من خلالها إلى إعادة الاعتبار للنشطاء الماويين سابقا وتقديم تعويضات لضحايا العنف الذي ارتكبه الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وتنطوي مبادرة الحكومة أيضا على إنشاء لجان أمن محلية، من شأنها إبلاغ الشرطة بأية تهديدات محتملة بارتكاب أعمال العنف والهجمات المسلحة. ويبدو أن تنفيذ هذا البرنامج ومتابعته حتى النهاية يتفاوت بصورة كبيرة من بلدية إلى أخرى. حيث علمت المقررة الخاصة لدى النقاش الذي أجرته مع الرسميين بأن هذه اللجان تم تشكيلها في عدد من البلديات لكنه يبدو أن السلطات لم تتمكن من الحفاظ على الزخم المبدئي للبرنامج وأن "حملة غانش مان سينغ للسلم" لم تتمكن من إقناع العديد من الماويين بالتخلي عن كفاحهم المسلح.

١٦- وأتيحت للمقررة الخاصة حين كانت في كاتماندو فرصة الالتقاء بعدد من الرسميين وبحث الأسلوب الذي تتبعه الحكومة في التغلب على الوضع السائد. وشجعها إعراب ممثلي الحكومة عن رغبتهم في العمل بصورة بناءة لإيجاد حل سياسي للمشاكل الحالية. وتشير أيضا مع التقدير بأن وزير الداخلية أعرب عن عزوفه عن إشراك

القوات المسلحة في العمليات ضد مجموعات الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) حيث إنه يخشى من أن يسفر ذلك عن المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وترغب المقررة الخاصة في هذا السياق بأن تشير إلى أن الحكومة تم حلها بعد زيارتها بوقت قصير واستبدالها بوزارة جديدة يقودها أيضا حزب المؤتمر النيبالي. وبالتالي فإن العديد من ممثلي الحكومة الذين التقتهم المقررة الخاصة إبان زيارتها فقدوا مناصبهم. بيد أنه كان هناك ما يشجعها في المباحثات التي أجرتها مع قيادة الحزب الحاكم على القول إن قادة الحزب أعربوا عن تزايد الإحباط الذي يشعرون به إزاء الوضع الحالي وأعادوا التأكيد على عزمهم على العثور على حل سياسي لهذه المشاكل.

ثالثا- الحق في الحياة: الاستنتاجات والهواجس

١٧- تستند الملاحظات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير إلى حد بعيد على المعلومات التي جمعتها المقررة الخاصة أثناء بعثتها. وتتصل أغلبية المزاعم المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة التي أبلغت عنها بأحداث حصلت في سياق النزاع بين الشرطة النيبالية ومناضلي الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وفي عدد من الحالات التي تم إطلاع المقررة الخاصة عليها أيضا، والتي لا تربط بينها وبين النزاع أية صلة على ما يبدو، يقال بأن أشخاصا اختفوا أثناء احتجازهم من جانب الشرطة ويخشى بأن يكونوا قد توفوا، مما يدل على أن مشكلة أعمال القتل خارج نطاق القضاء لا تقتصر على المناطق المتأثرة بالقلاقل الداخلية وحدها. ومنذ بدء الأنشطة المسلحة من جانب الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في عام ١٩٩٦، أسفر النزاع عن مقتل أعداد كبيرة من الناس، وعانى السكان المدنيون من الإساءات وأعمال العنف التي ارتكبها كلا الطرفين. حيث قتل منذ عام ١٩٩٦ ما يزيد مجموعه عن ١ ١٠٠ شخص بمن فيهم المدنيون ورجال الشرطة نتيجة هذه المواجهة. وقد تزايد عدد الضحايا مع مرور الزمن، وثمة تقارير تشير إلى أن أكثر من ٦٠٠ شخص قد قتلوا في عام ١٩٩٩ وحده.

ألف- انتهاكات الحق في الحياة المعزوة إلى رجال الشرطة

١٨- لا تتطرق البيانات التي وردت من الحكومة إلى ذكر وقوع ضحايا مدنيين من غير الماويين بسبب الإجراءات التي اتخذها رجال الشرطة. وترد أسماء جميع الأشخاص الذين قتلوا أو جرحوا من قبل رجال الشرطة بصفتهم أعضاء في الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، كما يقال بأن جميع الضحايا سقطوا خلال المواجهات بين الشرطة وأعضاء الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) المسلحين. وتفيد البيانات التي قدمتها الحكومة، بأن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) قتل ١٢٦ شرطيا و١٨٢ مدنيا منذ بدء أعمال العنف في عام ١٩٩٦. وطبقا لنفس المصدر فقد قتل أكثر من ٨٠٠ شخص، يوصفون بأنهم أعضاء في الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) يحملون السلاح في المواجهات مع الشرطة. وتؤيد البيانات الصادرة عن مصادر غير حكومية إلى حد كبير هذه الأرقام التي أعطتها الحكومة. بيد أنه وفقا لما تقوله المنظمات غير الحكومية فإن أولئك الذين قتلهم رجال الشرطة يضمون

عددا كبيرا من المدنيين العزل. والواقع أنه سنحت الفرصة للمقررة الخاصة لإجراء مقابلة شخصية مع شهود عيان للأحداث التي يقال بأن رجال الشرطة قاموا خلالها بإطلاق النار عمدا وقتل أشخاص لم يكونوا مسلحين أو من الناشطين في الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وقبل التوجه إلى نيبال في ٢٨ كانون الأول/يناير ٢٠٠٠ أرسلت المقـــررة الخاصة رسالة إلى الحكومة تتضمن قائمة بأسماء أكثر من ١٠٠ شخص يقال بأنهم قتلوا على يد رجال الشرطة. وما زالت المقررة الخاصة تنتظر وقت كتابة هذا التقرير رد الحكومة على رسالتها هذه.

١٩- وطبقا لما تفيد به مصادر مقربة من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) فقد نفذ رجال الشرطة في مناسبات عديدة عمليات إعدام خارج القضاء وذلك إبان عملياتهم ضد ما يسمى "بالحرب الشعبية". ويقال بأن وحدات الشرطة هاجمت اجتماعات وتجمعات من قبل مؤيدي الحزب، بما فيهم عدد من القاصرين. ويزعم أيضا بأن رجال الشرطة قاموا بإعدام محاربين ماويين، كان ألقي القبض عليهم، بإجراءات موجزة. وثمة عدد من المدنيين لم تكن لهم أي صلة واضحة بالحزب الشيوعي النيبالي (الماويي) يزعم بأنهم قتلوا أيضا في ظروف غامضة أثناء المواجهات بين رجال الشرطة وأفراد الحزب الشيوعي النيبالي المسلحين.

٢٠- وتصـــف المـــزاعم والشهادات الواردة من المنظمات غير الحكومية والشهود وأفراد أسر الضحايا أيضا الأوضـــاع التي قامت فيها وحدات الشرطة باستخدام القوة المفرطة ودون تمييز ضد المدنيين العزل. وقد أخبرت امرأة تعيش في قرية قريبة من غورخا المقررة الخاصة كيف أن زوجها كان في طريقه لاطعام مواشيه، عندما حاصر رجـــال الشـــرطة البيت، وعندما خرج الزوج لطرح سؤال على رجال الشرطة عما كان يحدث، وحال فتحت الشـــرطة عليه النار وقتلته حال خروجه من الباب الأمامي حسب زعمها. وقالت الأرملة بأنه لم يتم التحقيق في هـــذه الحالة وأنها لم تتلق أي تعويض من السلطات لفقدان زوجها. وقد استمعت المقررة الخاصة إلى العديد من الشهادات المماثلة.

٢١- وثمـــة تقاريـــر تتحدث أيضا عن عمليات الإعدام المتعمد خارج القضاء لمدنيين عزل من جانب رجال الشرطة. وتحدثت المقررة الخاصة في نيبالغونج إلى أرملة أحد السياسيين المحليين البارزين من الجبهة الوطنية المتحدة، حيث أفادت بأنه في حزيران/يونيه ١٩٩٨، جاءت الشرطة إلى مترل الأسرة لاقتياد الزوج إلى قسم الشرطة، حيث كـــان مدير المقاطعة يريد التحدث إليه. لكن الرجل لم يظهر في قسم الشرطة أبدا. وبعد أخذ زوجها بثلاثة أيام أخبرت الزوجة بأن جثته كانت في مستودع الجثث المجهولة الهوية في المستشفى. ويبدو أنه عثر على الرجل ميتا في الأدغـــال. وبعـــد تلك الحادثة بحوالي شهرين يقال بأنه ألقي القبض على الزوجة واحتجزت لفترة أربعة أشهر. وقـــالت إنهـــا تعرضت إبان احتجازها للتعذيب والاستجواب من قبل رجال الشرطة عن ميولها وميول زوجها السياسية. ولا تعرف المقررة الخاصة بإجراء أية تحقيقات رسمية في هذه القضية.

٢٢- وثمة تقارير تفيد بأن معظم حوادث عمليات الإعدام خارج القضاء المزعومة والمعزوة إلى رجال الشرطة حدثت في مواقع نائية ومتخلفة. ومن الصعب في غالب الأحيان الوصول إلى هذه المناطق بسبب وعورة الأراضي الجبـــلية هناك. وثمة تقارير أخرى بأن الشرطة غالبا ما تتخلص من الجثث في تلك المناطق بحرقها على الفور، مما يجعل أي فحص للجثث أو أي تحقيق جنائي أمرا مستحيلا من الناحية العملية. ويبدو أيضا أن الجثث نادرا ما يتم تحديد هويتها قبل دفنها. وعليه فإن المزاعم المتعلقة بحالات الإعدام خارج القضاء من جانب رجال الشرطة يتعذر التحقيق فيها وإثباتها. وفي الوقت ذاته فإنه ما من قرائن تدل على أن السلطات أجرت أية محاولات جدية لمساءلة رجال الشرطة عن عمليات القتل خارج القضاء المشتبه بحصولها في أي جزء من نيبال.

٢٣- وفي مباحثات أجرتها المقررة الخاصة مع قادة الشرطة المحليين وممثلي الحكومة أوضحوا لها أنه يكاد يكون من المستحيل على الشرطة استعادة جثث أشخاص قتلوا فيما يسمى بالمواجهات ونقلها إلى مستودع حفظ الجثث في المستشفى لإجراء الفحوصات اللاحقة للوفاة على الوجه الصحيح. وبسبب وعورة الأرض تضطر الشرطة عادة إلى تسيير دوريات راجلة في هذه المناطق النائية وفي معظم الحالات يكون أقرب مستشفى على بعد عدة أيام من موقـــع الأحداث. أما جثث الأشخاص الذين يقتلون في المواجهات مع الشرطة فكثيرا ما تحرق ويتم دفنها فورا، وهـــذا أمر يمكن فهمه في ضوء الأعراف الدينية الهندوسية. وعليه فإن إجراء تحقيق صحيح في هذه الحالات يكاد يكون مستحيلا.

٢٤- ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد في أي من مستودعات حفظ الجثث في المقاطعات أو المواقع الأخرى أية معدات للتخزين المبرد مهما كان شكله. والمعدات الوحيدة من هذا القبيل موجودة في كلية الطب بكاتماندو. وقد أتـــيحت الفرصة للمقررة الخاصة أثناء زياراتها لغورخا بالاطلاع على مرافق فحص الجثث في المستشفى المحلي. حيث أدخلت إلى مترل صغير منفصل عن بقية المستشفى فيه غرفة مساحتها حوالي أربعة أمتار بثلاثة أمتار. ويتم فيها تشريح الجثث على مصطبة من الأسمنت. و لم يكن هناك أي ماء جار في المبنى ومن الواضح أنه لا توجد محرقة للجـــثث في المستشـــفى، ويتم إحراق الضمادات المستعملة وغيرها من الفضلات المتبقية بعد تشريح الجثث على الأرض خارج المبنى. وأبلغت المقررة أيضا في كل من غورخا والمستشفى المركزي في كاتماندو أن تشريح الجثث لا يتم عموما من قبل الاختصاصي في الأمراض أو المهنيين الطبيين أنفسهم، ولكن من قبل عمال (خدم المكاتب) أو عمـــال التـــنظيف الذين يقومون بعملية التشريح تحت إشراف أحد الأطباء. وبما أن المستشفيات لا تضم مرافق للتخزين المبرد فإنه ثمة شكوك حول ما إذا كان يتوفر للأطباء الوقت الكافي لإجراء فحوصات دقيقة للموتى أم لا.

٢٥- وترغب المقررة الخاصة أن تلفت الانتباه في هذا الصدد إلى مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩/٦٥)، وعـــلى وجه الخصوص إلى الفقرتين ١٢ و١٣ منه اللتين تضمان أحكاما هامة فيما يتعلق بتشريح الجثث. وتنص

هـــذه الأحكـــام، بين أمور أخرى، بأنه لا يجوز التصرف في جثة المتوفى إلا بعد إجراء تشريح واف لها بواسطة طـــبيب، إن أمكن، يتمتع بالخبرة في ميدان الطب الشرعي. ويحق للقائمين بالتشريح الاطلاع على جميع البيانات المتعلقة بالتحقيق ودخول المكان الذي اكتشفت فيه الجثة والمكان الذي يعتقد أن الوفاة حصلت فيه. وتنص المادة ١٣ أيضـــا على أن "تتاح جثة المتوفى لمن يجرون التشريح لفترة زمنية تكفي لإجراء تحقيق شامل". كما تتضمن المبادئ توصيات أكثر تفصيلا فيما يتعلق بالجوانب التقنية للفحوص بعد الوفاة. ومن الواضح أن المرافق والموارد المتاحة للسلطات النيبالية في الوقت الحاضر لا تكفي لإجراء عمليات التشريح التي تفي بهذه المعايير.

قرية دونغال، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

٢٦- تفيد المعلومات الواردة من ممثلي الحكومة، أنه في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، دخلت دورية شرطة إلى قـــرية دونغـــال، دانخـــو (لجنة التنمية القروية)، في مقاطعة آشام لإلقاء القبض على مجموعة مسلحة من الحزب الشـــيوعي النيـــبالي (المـــاوي). حيث أفيد بأن الماويين كانوا يتنقلون في المنطقة ويجبرون القرويين على حضور التظاهرات السياسية والثقافية. وفيما كانت الشرطة تحاصر القرية تراجع الماويين المسلحون وغادروا القرية وهم يتبادلون إطلاق النار مع رجال الشرطة. وقد قتل في الحادثة تسعة أشخاص - سبعة قرويين وعضوين في الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). ووفقا لأقوال المسؤولين الحكوميين فقد قتل جميع القرويين السبعة عندما فجر الماويون المنسحبين قنابل وقنابل يدوية في القرية.

٢٧- وتشير المعلومات التي جمعتها المنظمات غير الحكومية أنه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، دخل ثلاثة ماويين مسلحين إلى الدانكو (لجنة التنمية القروية) وأمروا القرويين بتأمين الطعام والمأوى لخمسين إلى ستين عضوا من جماعتهم، وكان هؤلاء يشاركون في برنامج ثقافي كجزء من حملتهم السياسية. وأمر القرويون في اليوم التالي بحضور برنامج يقدم في المدرسة المحلية. وكان هناك عدد كبير من النساء والأطفال من القرية بين المشاهدين، لكن العديد منهم غادروا قرب نهاية البرنامج وقبل بدء إطلاق النار.

٢٨- وتفيد التقارير بأنه تم تنبيه رجال الشرطة حوالي الساعة الخامسة من بعد الظهر، وكانت دورية تضم ١٤ رجـــل شرطة تحت قيادة أحد مفتشي الشرطة في طريقها إلى مبنى المدرسة عندما أطلق أحد الماويين الذين كانوا يحرســـون المكان طلقة تحذيرية في الهواء. وبعد هذا التحذير استطاع جميع الماويين ما عدا اثنين منهم الهرب من الموقع. ولدى سماع الطلقات الأولى ركض القرويون إلى خارج مبنى المدرسة واختبأوا في المساكن والمقاهي القريبة منه. وتفيد التقارير بأن رجال الشرطة فتحوا النار على نحو عشوائي ودون أي إنذار. ويزعم بأن شخصين على الأقل كانوا في إحدى المقاهي قتلوا عندما أطلق رجال الشرطة عيارات نارية من مكان قريب على نوافذ المقهى. ويقـــال بـــأن القرويين الآخرين أصيبوا بالنار أثناء هربهم في محاولة للاختباء. وقتل سبعة قرويين في هذا الهجوم. وتفيـــد الـــتقارير أيضـــا بأن اثنين من الماويين غير المسلحين كانوا قد تمكنوا من الهرب احتجزوا من قبل رجال

الشرطة. ويزعم بأن هذين الماويين أعدما بإجراءات موجزة من قبل رجال الشرطة بعد ثمانية إلى عشرة ساعات من إلقـــاء القبض عليهم. كما تفيد التقارير بأن رجال الشرطة عثروا على قنبلة يدوية تركها الماويون وراءهم، وقد فجروها في اليوم التالي في محاولة للتغطية على عمليتهم. كما تشير التقارير إلى قاصرين كانا من بين القتلى وهما: مادان كومار شالون وبادوم دولي، وكلاهما في السادسة عشرة من العمر.

٢٩- وقابـــلت المقررة الخاصة أثناء زيارتها لنيبلغونج شهود عيان على الأحداث التي جرت في قرية دونغال. وكان ثلاثة من هؤلاء الأشخاص يتماثلون للشفاء من جروح سببها الرصاص إبان الحادثة. وتؤيد الشهادات التي اســـتمعت إليهـــا المقررة الخاصة إلى حد كبير الرواية التي سردتها المصادر غير الحكومية. ففي عصر ١٤ كانون الـــثاني/يناير، تجمع حوالي ٦٠ شخصا في مدرسة القرية، حيث كانت قد صدرت إليهم الأوامر بحضور برنامج ثقافي نظمه الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وعندما وصل رجال الشرطة إلى القرية كانت النساء والأطفال قد تركوا المدرسة حيث إن الوقت كان متأخرا. وقبل بدء إطلاق النار تراكض العديد من القرويين خارج المدرسة للاحـــتماء في مـــنازل ومخازن قريبة. وعندما أطلق الماويون الذين كانوا يحرسون المكان طلقة تحذير هرب جميع المـــاويون مـــا عدا اثنين. وتشير الشهادات إلى أن رجال الشرطة أطلقوا نار بنادقهم بصورة عشوائية عند البدء بهجومهـــم عـــلى المنازل والمخازن التي كان يختبئ فيها المدنيون. ويقال بأن بعض القرويين قتلوا أثناء محاولتهم الاختباء من النار. وأكد أحد شهود العيان التقارير السابقة بأن شخصين على الأقل قتلا في مخزن من جانب رجال الشـــرطة الذين فتحوا النار عبر النافذة. وقتل ما مجموعه تسعة أشخاص وجرح أحد عشر شخصا نتيجة هجوم الشرطة هذا. وكان جميع أعضاء الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) المسلحين قد هربوا عند دخول رجال الشرطة إلى القـــرية وقال الشهود بأن عضوي الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) اللذين قتلا في هذه الحادثة تم في الواقع اعدامهما بإجراءات موجزة بعد إلقاء القبض عليهما وهم عزل من قبل الشرطة. وتفيد الشهادات أيضا بأن جثث أولئك الذين قتلوا تم التخلص منها بإحراقها دون كشف هويتها بصورة رسمية.

٣٠- وتشـــير المقـــررة الخاصة إلى أن وزير الداخلية زار دونغال بعد وقوع هذه الحادثة بوقت قصير، وذلك للاطلاع على الوضع بنفسه. وتنوه أيضا بمبادرة الحكومة إلى دفع التعويضات إلى أسر الأشخاص الذين قتلوا في هـــذه الحادثـــة. غير أنها تعرب عن قلقها العميق من أنه رغم المؤشرات الواضحة على استخدام الأسلحة النارية بصورة عشوائية وعمليات الإعدام المحتملة خارج القضاء من قبل الشرطة، فإنه لم يتم إجراء أي تحقيق مستقل في الأحداث الجارية في القرية. وبالإضافة إلى ذلك ففي اجتماعين عقدتهما المقررة الخاصة مع وزير الداخلية والمفتش العام للشرطة أصرا على أن جميع الضحايا في الحادثة قتلوا من جانب المتمردين الماويين أثناء انسحابهم.

حوادث قتل الأطفال

٣١- تفيد التقارير بمقتل ٤٨ طفلا في التراع بين الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) ورجال الشرطة. ويتزايد هذا الرقم باطراد كل سنة مع الاشتباه بالمزيد من الأطفال على أنهم ماويين. وتزعم التقارير الواردة من المنظمات غير الحكومية أن ٣٧ طفلا قتلوا من قبل رجال الشرطة و١١ طفلا من قبل الماويين منذ عام ١٩٩٦. ولا توجد أي تقارير عن إجراء تحقيق من جانب السلطات المختصة في أية من هذه الحالات المعزوة إلى رجال الشرطة. وفي قائمة أعدتها منظمة غير حكومية يتبين أن طفلا واحدا عمره ١١ عاما وأربعة أطفال في سن ١٢ عاما وطفلين في سن ١٣ عامـــا كانوا من بين ضحايا عمليات القتل التي ارتكبتها الشرطة. وتعرب المقررة الخاصة عن ذعرها من أن رجـــال الشرطة الذين اتهموا بارتكاب عمليات القتل هذه لم يتم استجوابهم وأن الحكومة على ما يبدو لا تنظر بصورة جدية إلى انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة هذه.

باء - بواعث القلق فيما يتعلق بالحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)

٣٢- وقد تلقت المقررة الخاصة أيضا تقارير تصف انتهاكات خطيرة، بما فيها قتل المدنيين، تعزى إلى عناصر في الحـــزب الشيوعي النيبالي (الماوي). ومنذ بدء الاضطرابات في عام ١٩٩٦ قام الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بشـــن هجمات عديدة على أقسام الشرطة، والمكاتب الرسمية والمدارس والمساكن الخاصة. وكان الهدف الرئيسي لأعمال العنف والمضايقة والتهديد هذه على وجه العموم من الموظفين الرسميين والسياسيين ورجال الشرطة وأفراد مـــن المجـــتمع المدني، بمن فيهم الناشطون في مجال حقوق الإنسان والصحفيون. ومن بين أولئك الذين قتلوا إبان أعمـــال العـــنف هذه عدد كبير من الناشطين والمسؤولين في مختلف الأحزاب السياسية في نيبال. وقد أخبر ممثلو حزب المؤتمر النيبالي المقررة الخاصة بأن ٨٥ في المائة من جميع المدنيين الذين قتلهم الماويون كانوا من أعضاء حزب المؤتمر النيبالي.

٣٣- وأطلعت المقررة الخاصة على قضية تاك بهادور شاهي، وهو عضو في حزب المؤتمر النيبالي الذي يزعم بأنه تعـــرض لهجوم من أفراد مسلحين في الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في مقاطعة آشام. وتفيد التقارير أن أعضاء في الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) إنهالوا بالضرب على السيد شاهي حتى الموت وقطعوا رأسه باستخدام الخوكوري (الخناجر التقليدية). ويبدو أن السيد شاهي كان قد تلقى تهديدات قبل مقتله عندما طلب منه الانسحاب بصفته مرشح حزب المؤتمر النيبالي في الانتخابات المحلية. وقتل أعضاء أحزاب سياسية أخـــرى في هجومـــات شنها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). فقد أفادت التقارير بأن ثمانية أعضاء من الحزب الشيوعي النيبالي (UML) قتلوا على يد عناصر من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في هارجونغ في مقاطعة رولبا في ١١ آذار/مـــارس ١٩٩٩. وتشـــير التقارير أيضا أنه في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قام أعضاء في الحزب

الشيوعي النيبالي (الماوي) بإعدام تسعة من رجال الشرطة بإجراءات موجزة كان قد تم أسرهم واحتجازهم إبان هجوم شن على قسم البوليس في رورالي في مقاطعة جملا.

٣٤- وأبلغت المقررة الخاصة أيضا بأن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) يقيم علاقات مع الحركة الثورية الدولية ويشاطر، حسبما تقوله المصادر، حركة الدرب الساطع في بيرو العديد من معتقداتها الإيديولوجية الرئيسية. وتفيد التقارير أيضا بأن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) يقيم أواصر التعاون عبر الحدود مع مجموعات تشاطره أفكاره في مقاطعة بيهار في الهند. وتكشف المواد التي يوزعها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) عددا من النقاط تعتبر موضع اهتمام خاص بالنسبة للمقررة الخاصة فيما يتعلق بسبل وطرق الكفاح المسلح التي تدعو إليها الحركة. وبما أن أعماله المسلحة بدأت في عام ١٩٩٦، فقد عرف الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بشن هجمات على مقرات منظمات المعونة الدولية التي تعمل في المناطق النائية في نيبال. ووفقا للمعلومات الحكومية فقد تم شن ١٦ هجوما من هذا القبيل منذ ١٩٩٦. وتؤكد النشرات وغيرها من المواد التي يوزعها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) على أن وكالات المعونة تعرضت لهجوم متعمد من قبل وحداته. وتشير المقررة الخاصة إلى أنه يبدو أنه لا تتوفر لرجال العصابات الماويين حتى الآن سوى الأسلحة الخفيفة وغير المتطورة. بيد أنه بالنظر إلى توفر الأسلحة الأخطر والأكثر فتكا في إقليم جنوب آسيا، فإن النزاع يحتمل أن يزداد عنفا ودمارا.

٣٥- وتعرب المقررة الخاصة عن انزعاجها الشديد إزاء التقارير المستمرة بمواصلة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة. وفي حين يبدو أن معظم القاصرين الذين تجندهم الحركة يستخدمون كمراسلين أو في أنشطة الإسناد الأخرى، فإن التقارير تفيد أن بعض الأطفال دون سن ١٨، بل وحتى في سن ١٣ يدربون على استخدام الأسلحة النارية ويرسلون إلى مناطق القتال أيضا. ومما يبعث على الجزع استغلال الأطفال على هذا النحو لأغراض سياسية وتعريضهم لأخطار وأهوال الحرب. وتود المقررة الخاصة التأكيد من جديد على معارضتها الشديدة لاستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة - وهي مسألة كانت قد بحثتها في تقاريرها السنوية السابقة المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1999/39 وE/CN.4/2000/3). وتدعو قيادات الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) إلى الاعتراف بضرورة حماية الأطفال من أعمال العنف والصدمات التي تسببها النزاعات المسلحة باعتبارها مبدأ أساسيا في حفظ كرامة الإنسان ووقاره. وتؤكد محنة الأطفال الذين يساقون إلى أتون الحرب والعنف مرة أخرى على ضرورة المبادرة على وجه الاستعجال لوضع حد لهذا النزاع.

٣٦- وتحدثت المقررة الخاصة في نيبال مع إحدى المراسلات الصحفيات التي قامت بصحبة صحفيات أخريات بزيارة قرية ميرول في رولبا، وهي منطقة نائية ومعزولة يشتد فيها التوتر بين الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والشرطة. وتعيش قرابة ٢٦٥ أسرة في هذه القرية، لكن جميع الذكور هربوا من القرية خوفا على حياتهم. والتجأ العديد منهم إلى الأدغال وذهب آخرون إلى كاتماندو، لتجنب إلقاء القبض عليهم أو قتلهم من جانب رجال

الشـــرطة. وتقول الصحفية بأن الإناث اللاتي يعيشن في ميرول يتعرضن للضغط من قبل طرفي التزاع، ويساومن للإبقاء على حياتهن وحياة أسرهم مع الماويين المسلحين ومع دوريات الشرطة أيضا.

٣٧- ويـــبدو أن "الحـــرب الشـــعبية" التي أعلنت من جانب واحد قد جذبت العديد من النساء، وخصوصا الشابات. وتفيد التقارير بأن السيدة زيلا يامي، إحدى قادة الماويين، ادعت أنه في المناطق التي تعد معقل الماويين تشكل الإناث نسبة واحد من كل ثلاثة ماويين. وفي أماكن أخرى تشكل النساء ١٠ في المائة من الناشطين. وفي محاولة لتفسير هذا التواجد الكبير تدعي السيدة يامي بأن "الحرب الشعبية تضفي على حياتهن وموتهن جميعا مغزى ومعـــنى. إذ تتيح لهن إثبات مساواتهن للرجال في الأهمية". ويبدو أن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) قد خطط للاضـــطلاع بحملة خاصة أيضا لتشجيع النساء على الانضمام إلى الحركة. ويعد ذلك دليلا آخر على أن الحركة تعـــتمد على المظالم الاجتماعية وغيرها من المظالم في تجنيد أتباعها. ووضع المرأة ضعيف يتسم بالتبعية تقليديا في المجتمع النيبالي، مما يجعل برامج الحزب الشيوعي النيبالي، بتركيزها الشديد على المساواة محببة لدى الكادر المتزايد مـــن النساء المتعلمات وإلى اللاتي ينتمين إلى المناطق الريفية المحرومة على حد سواء. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن النساء في المجتمع النيبالي، وخصوصا الشابات، اللاتي يتركن بيوتهن يجدن من الصعب جدا العودة إليها والتمـــتع من جديد بقبول أسرهن والمجتمع على وجه العموم. والنساء اللاتي يلتحقن بصفوف الحزب الشيوعي النيـــبالي (الماوي) يبقين على التزامهن الراسخ "بالحرب الشعبية" وإذعانهن لمطالب قادة الحزب في الغالب الأعم. وتفيد التقارير أيضا بأنه كلما ازدادت الحركة تطرفا كلما ازداد تهميش هؤلاء النسوة على مستوى اتخاذ القرارات في الحزب.

٣٨- وتشكل هذه المسألة مصدر قلق خاص للمقررة الخاصة، لأن الواقع الاجتماعي يمكن أن يجبر العديد من النساء على اختيار طريق العنف إذا لم يجدن بديلا عنه. وقد اتخذت حكومة نيبال بعض الخطوات المبدئية للتغلب على هذا الوضع، لكنه يتعين تدعيم وتسريع هذه الجهود بغية الحؤول دون تدهور الوضع أكثر من ذلك. ولا بد أن تتضـــمن "خطـــة الأمن المتكاملة" للحكومة تدابير لمعالجة بعد منظور الجنسين في هذه المشكلة ولتوفير الدعم والأمـــن للنســـاء اللاتي يخترن التخلي على الحركة الماوية. وأهم من ذلك بكثير أنه يتعين تمكين المرأة على جميع المستويات كي لا تحرم من الاضطلاع بدورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

رابعا - حالات الاختفاء، والاحتجاز غير المعترف به

٣٩- تـــلقت المقررة الخاصة قبل قيامها بزيارتها اتصالات تعرب عن القلق إزاء أمن عدد من الأشخاص الذين أشـــارت التقارير إلى اختفائهم بعد إلقاء القبض عليهم واقتيادهم من جانب الشرطة. وتعرب المقررة الخاصة عن قـــلقها مـــن أن الاحتجاز غير المعترف به يزيد من خطر عمليات الإعدام خارج القضاء والوفاة أثناء الاحتجاز:

فالحـــالات الماضية من الوفاة أثناء الاحتجاز أثارت المخاوف بأن لا يكون الذين اختفوا على قيد الحياة. وأثناء قيامها ببعثتها تلقت المقررة الخاصة قائمة بالأشخاص المختفين الذين شوهد معظمهم أثناء اقتيادهم من قبل رجال الشـــرطة. وفي بعض الحالات التي تتطرق إليها المقررة الخاصة أفاد أشخاص ألقي القبض عليهم مع أولئك الذين اختفوا بأنه انقطعت أخبار زملائهم في الاعتقال بعد فصلهم عنهم ونقلهم إلى سجون أخرى.

٤٠- وفي حين أن دستور نيبال ينص على تقديم مذكرة إحضار أمام المحكمة فإن هذا الضرب من الانتصاف قد أثبت عدم فعاليته إلى حد كبير. ويجوز بموجب الدستور تقديم طلب بإصدار مذكرات الإحضار إلى المحكمة العليا في حالات الاختفاء. لكن المقررة الخاصة أبلغت أنه بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ قدم، حسب التقارير، أقرباء ما لا يقـــل عـــن ١٥ شخصا أبلغ عن اختفائهم بعد أن قبض عليهم رجال الشرطة طلبات من هذا القبيل إلى المحكمة العليا. ويبدو أنه في جميع هذه الحالات أنكرت الشرطة أي علم بالأشخاص المعنيين و لم يتلق أصحاب العرائض أي سبيل انتصاف منها. ويشعر أعضاء المهنة القانونية بإحباط متزايد في هذا الصدد. حيث غالبا ما ترد عرائضهم من قبل السلطات التي تكتفي بمجرد إنكار المسؤولية. وفي حالات أخرى تمتنع الهيئات الحكومية ذات الصلة عن تنفيذ أوامـــر المحكمة العليا. وتقوض هذه الأوضاع بصورة خطيرة سلطة المحاكم ومصداقيتها. كما أن القضاة أخذوا يتمنعون عن إصدار أوامر للسلطات لجلب الأشخاص المختفين، حيث إنهم لا يتوقعون الامتثال لتعليماتهم.

٤١- وتلقت المقررة الخاصة معلومات عن قضية راجندرا داكال المحامي لدى المحكمة العليا ورئيس نقابة المحامين في غورخا. إذ تشير التقارير إلى أن السيد داكال ورجلين آخرين تم اعتقالهما من جانب رجال الشرطة في جامدي قرب بوخارا في مقاطعة تاناهون في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويقال بأنهم اقتيدوا جميعا إلى قسم الشرطة في منطقة بيل شوتارا. وتم نقل الرجلين الآخرين إلى سجن آخر حيث أطلق سراحهما فيما بعد. غير أن مكان السيد داكـــال ما زال مجهولا. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ قدم أحد أقارب السيد داكال طلبا إلى المحكمة العليا بإصدار مذكرة إحضار لمثوله أمامها. وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٩ أمرت المحكمة رئاسة الشرطة بكشف معلومات عن السيد داكال لكن الشرطة أنكرت أي علم بقضيته، قائلة إنها تبحث عنه لأنه مطلوب بخصوص دعوى جريمة قـــتل. وفي ١٦ تشـــرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أمرت المحكمة العليا وزارة الداخلية بإجراء تحقيق في قضية السيد داكال. ووفقا لأقوال الوزارة فإنه لم يعثر على السيد داكال قيد الاحتجاز. وما زال الطلب بإحضاره أمام المحكمة وقت كتابة هذا التقرير المقدم نيابة عن السيد داكال ينتظر البت فيه من جانب المحكمة العليا في نيبال.

٤٢- وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، أرسلت المقررة الخاصة نداء مستعجلا إلى الحكومة نيابة عن لاكسمي مدباري، الذي تشير التقارير إلى اختفائه بعد أن أقتيد من جانب جال الشرطة من سجن موران حيث كان محتجزا منذ إلقاء القبض عليه في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وهناك ما يبعث على القلق إزاء الخطر الذي يتهدد حياته. وطلبت المقررة الخاصة في رسالتها من الحكومة اطلاعها على التحقيقات التي جرت فيما يتعلق بقضية السيد مدباري، على

الخطـــوات المـــتخذة لضمان وحماية حقه في الحياة وسلامته الجسدية. ولم يرد أي جواب من الحكومة على نداء المقررة الخاصة حتى وقت كتابة هذا التقرير.

خامسا - الإفلات من العقاب والهواجس القانونية

٤٣- توضـــح القضـــايا والأحـــداث الوارد سردها أعلاه مناخ الإفلات من العقاب السائد بالنسبة لمرتكبي الانـــتهاكات ضد حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج القضاء التي تنتشر انتشارا كبيرا في نيبال. وترغب المقررة الخاصة في هذا الصدد التأكيد على أن الحكومات ملتزمة بإجراء تحقيقات تامة ومستقلة ومحايدة في جميـــع حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي المبلغ عنها، وملاحقة الأشخاص المسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات. وعلاوة على ذلك فإنه يتعين على السلطات أثناء قيامها بالتحقيقات الوفاء بالمعـــايير المنصـــوص عـــليها في الصـــكوك الدولية ذات الصلة، وخصوصا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومبادئ المنع والتحقيق الفعالين في حالات الإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي. ويحق أيضا لأسر ضحايا حالات عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء ومعاليهم تلقي تعويض منصف وكاف ضمن فترة معقولة من الزمن.

٤٤- وما زالت سبل الانتصاف القانونية المتاحة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان منقوصة ضعيفة. حيث لا توجد آلية دائمة ومستقلة للتحقيق فيما يزعم من حالات الإعدام خارج القضاء من جانب الشرطة. ويبدو القضاة الذيـــن تحدثت معهم المقررة الخاصة غير مدركين بما فيه الكفاية لنطاق سلطاتهم حيث ادعوا بأنهم ليسوا مخولين بالتحقيق في عمليات القتل خارج القضاء المعزوة إلى الشرطة أو بتحمل مسؤولية إصدار الأحكام بشأنها. وأنهم لم يقوموا أبدا بالنظر في هذه الحالات أو التحقيق فيها. والسبيل الملموس الوحيد المتاح لأسر المختفين أو الأشخاص الذيـــن يقال بأن الشرطة قد قتلتهم هو الاتصال بقسم الشرطة المحلي وتقديم بلاغ بذلك. وبالتالي فإن حوادث الإعـــدام خارج القضاء المحتملة يتم التحقيق فيها داخليا من قبل الشرطة، مما يجعل استقلال وشفافية الإجراءات المـــتخذة موضـــع شكوك شديدة. وكون ما يدعى بأعمال "القتل في الصدامات" تحدث في أماكن نائية يصعب الوصول إليها، حيث يتم التخلص من جثث أولئك الذين قتلوا عل الفور دون تحديد هويتهم، مما يزيد من القيود التي تحد من إمكانيات إجراء تحقيقات مستقلة. وحسب علم المقررة الخاصة فإنه لم يتم التحقيق بصورة مستقلة في أيـــة واحـــدة من حالات الإعدام خارج القضاء التي يدعى أنها حصلت إبان "الصدامات" بين الشرطة والحزب الشـــيوعي النيبالي (الماوي). بل إن بعض المصادر تزعم أيضا بأن رجال الشرطة الذين يقال بأنهم مسؤولون عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء قد تم ترفيعهم فيما بعد. ووفقا لأقوال المسؤولين الحكوميين الذين تحدثت معهـــم المقـــررة الخاصة، بما فيهم وزير الداخلية، فإنه لم تجر ملاحقة أي رجل شرطة على الإطلاق بسبب قيامه بعملية إعدام خارج القضاء.

٤٥- وفي المناقشات التي أجرتها المقررة الخاصة مع أفراد من رجال الشرطة والسلك القضائي تبين لها أيضا أنه ثمة توتر متزايد بين سلطات إنفاذ القانون وبين السلك القضائي. وأعرب رجال الشرطة عن شعورهم بالإحباط إزاء ما وصفوه بإطلاق سراح المشتبه بهم في كثير من الأحيان بموجب كفالة أو الحكم ببراءتهم على أساس أنه لم تعرض على المحاكم قرائن كافية لإدانتهم. ويقال أيضا إن هذا الإحباط قد وصل في بعض الأحيان مستوى حدا ببعض رجال الشرطة إلى الاستهتار بالقانون وإعدام أفراد الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بإجراءات موجزة بعد إلقاء القبض عليهم وتبرير فعلتهم هذه بما يعتبرونه إخفاق القضاء في عمله. وفي الوقت نفسه ارتأى القضاة بأن التحقيقات التي يجريها رجال الشرطة ليست كافية ولا تسفر عن قرائن كافية تمكنهم من إدانة المجرمين المشتبه بهم. ووجدت المقررة الخاصة أن وكالات التحقيق والسلك القضائي التابع لها تنقصهما الفعالية. حيث إنهما يفتقران إلى القدرة على إقامة العدل بصورة صحيحة بالنسبة للضحايا وملاحقة المخالفين قضائيا.

٤٦- واستمعت المقررة الخاصة إبان بعثتها إلى هواجس إزاء خطط الحكومة لتعزيز وحدة الشرطة الخاصة، أي ما يسمى "بالقوة الضاربة" التي كلفت بالعمل ضد وحدات الحزب الشيوعي النيبال (الماوي). ويقول أحد التقارير بأن هذه القوة مدججة بالسلاح ومدربة على القيام بعمليات ضد التمرد. وتحدثت المقررة الخاصة في كاتماندو عن هذه الهواجس إلى وزير الداخلية والمفتش العام للشرطة. وأكدا لها أنه يتم تدريب القوات الخاصة وتزويدها بالمعدات لهذا الغرض، لكنهما شددا على أن هؤلاء الضباط يتلقون التدريب أيضا في مجال حقوق الإنسان بغية إعدادهم للاضطلاع بواجباتهم وفق المعايير الدولية. وترغب المقررة الخاصة في هذا الصدد بأن تشير إلى أنه في حين أنه قد تكون هناك حاجة لتقوية الشرطة ولتزويدها بمعدات أحدث بغية الاضطلاع بمهامها، فإن تطورا من هذا القبيل قد يسفر عن عواقب في غاية الخطورة بالنسبة لحقوق الإنسان ما لم يواكبه المزيد من التدريب وتدعيم السلك القضائي والآليات التأديبية لضمان مساءلة رجال الشرطة عن أعمالهم.

٤٧- وفي حين أن دستور عام ١٩٩٠ يجسد إلى حد كبير التزامات نيبال الدولية في مجال حقوق الإنسان، فإنه من الواضح أن القوانين الوطنية وإنفاذ القوانين المحلية ما زالا بحاجة للتقيد بهذه المعايير. ويعتبر الوضع حرجا بصورة خاصة في ميدان القضاء الجنائي والقوانين الإجرائية. وقد اعترفت الحكومة بوجود هذه المشكلة واتخذت بعض الخطوات للتغلب عليها. وكان أحد هذه التدابير التي أوصى بها النائب العام إنشاء لجنة رفيعة المستوى تضم النائب العام والنائب العام المشارك ووزير الداخلية والمفتش العام للشرطة لاستعراض نظام القضاء الجنائي القائم بهدف تكييفه ليتمشى مع الدستور.

٤٨- وأجرت المقررة الخاصة أيضا مناقشات مع ممثلي الحكومة حول عدد من التعديلات المقترح إدخالها على القوانين الحالية. وهذه التغييرات التي يقال بأنها تهدف إلى تعزيز موقف الشرطة في كفاحها ضد المجموعات المسلحة، كانت موضع انتقادات شديدة بوصفها تناقض الحقوق والحريات الأساسية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

قدمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون لتعديل بعض القوانين النيبالية ذات الصلة بالإدارة الداخلية. ومن شأن التعديلات المقترحة على الفرع ٦ باء(١) من قانون الإدارة المحلية ٢٠٢٨ أن تعطي المزيد من السلطات لرؤساء الدوائر في إعلان المناطق التابعة لولاياتهم القضائية على أنها مناطق "متأثرة بأعمال الشغب" كي تضم "مناطق تشهد أعمال العنف أو التخريب أو الشغب". ووفقا لقانون الإدارة المحلية فإنه ما أن يتم الإعلان عن منطقة بأنها "متأثرة بأعمال الشغب" حتى تأخذ الشرطة على عاتقها سلطة اعتقال "أي أشخاص مشتبه بهم" بدون أمر قضائي واحتجازهم بمقتضى قانون الأمن العام. كما تتمتع الشرطة بسلطة إطلاق النار فور ضبط أي شخص وهو يقوم بأعمال النهب أو تخريب الممتلكات العامة أو ارتكاب "أية أعمال عنف أو تخريب أخرى".

٤٩- ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء هذه السلطات الواسعة النطاق، التي تصحبها صياغات وملتبسة مثل "أعمال التخريب" وإمكانية أن تسفر عن ازدياد استخدام الأسلحة النارية من قبل الشرطة. مما قد يزيد من خطر أعمال القتل وعمليات الإعدام خارج القضاء ويوفر غطاء قانونيا لمثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الشرطة. وتود المقررة الخاصة أن تلفت انتباه الحكومة في هذا الصدد إلى المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، كما يساور المقررة الخاصة القلق من أن تؤدي السلطات الإضافية الممنوحة للشرطة بإلقاء القبض على الأشخاص دون أمر قضائي إلى مزيد من حالات الاحتجاز غير المعترف به، مما قد يزيد بدوره من خطر الوفاة أثناء الاحتجاز وحالات الاختفاء. ومما يشجع المقررة الخاصة في الوقت نفسه الإشارة إلى أن التعديلات المقترحة تشمل أيضا أحكاما جزائية خاصة ضد استخدام الأطفال في أعمال العنف. وتحدثت المقررة الخاصة عن بواعث قلقها هذه فيما يتعلق بمشروع القانون في مناقشاتها مع ممثلي الحكومة في كاتماندو. وقد طمأنوها إلى أن هذه التعديلات ستقدم على شكل يتمشى مع التزامات نيبال الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٥٠- وفيما يتعلق بمسألة التعويض على أسر ضحايا عمليات الإعدام خارج القضاء، تشير المقررة الخاصة إلى أنه في حين قد يصعب في بعض الأحيان البت في المسؤولية الشخصية لرجال شرطة بعينهم أو غيرهم من عملاء الدولة وملاحقتهم قضائيا بصورة ناجعة، فلعله ما زال من الممكن البت في أن شخصا قد قتل بسبب الإفراط في استخدام القوة من جانب الشرطة أو غيرها من القوات الحكومية. وفي حالات كهذه ينبغي أن تمنح الدولة التعويض للطرف المعني. وبموجب "قانون التعويض عن أعمال التعذيب" الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، فإنه يمكن لضحايا التعذيب وأقربائهم السعي للحصول على تعويض عن معاناتهم وفقدانهم لأهلهم. بيد أن المقررة الخاصة ترى أن سبيل الانتصاف أثبت عدم جدواه إلى حد كبير، وأنه لم تسفر أي من الدعاوى التي رفعت بموجب هذا القانون عن دفع تعويض حتى الآن إلى الضحايا أو إلى أسرهم. وتشدد المقررة الخاصة في هذا الصدد أيضا أنه يتعين ألا يعتبر دفع التعويضات إلى الضحايا وأسرهم بأية طريقة من الطرق بديلا عن إجراء التحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وملاحقة مرتكبيها.

سادسا- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٥١- تم اعتماد مشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان في نيبال بالإجماع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وتم تشكيل لجنة ترشيحات تتألف من رئيس الوزراء وكبير القضاة وزعيم المعارضة لاستعراض المرشحين المحتملين لعضوية هذه اللجنة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٩ أصدر فرع مجلس المحكمة العليا في نيبال أمرا قضائيا مستعجلا بتنفيذ القانون وتوجيها إلى الحكومة بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٥٢- وتم تشكيل اللجنة أخيرا في أيار/مايو ٢٠٠٠، ومن المأمول أنها ستتمكن من البدء في الاضطلاع بواجباتها دون أي إبطاء. ويساور المقررة الخاصة القلق من أن القانون الحالي لا يخول اللجنة الوطنية حق ممارسة سلطة قضائية للبت في مسائل تتعلق بالقوات المسلحة، وهو أمر يعتبر تقييدا خطيرا. ومن الواضح أيضا أنه كي تكون هذه اللجنة آلية انتصاف فعالة ومتاحة يتعين أن تكون ممثلة على المستوى المحلي. وتوصي المقررة الخاصة أيضا بأن تفوض اللجنة سلطة منح التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسرهم بموجب إجراءات شبه قضائية.

سابعا- عقوبة الإعدام

٥٣- نيبال هي البلد الوحيد في جنوب آسيا الذي ألغى عقوبة الإعدام بغض النظر عن الجريمة المرتكبة. وتشير المقررة الخاصة مع الارتياح إلى أن إلغاء عقوبة الإعدام تحقق بفضل الجهود المتضافرة التي بذلتها الحكومة والأحزاب السياسية والمحاكم والمنظمات غير الحكومية. وكانت قد ألغيت هذه العقوبة في نيبال في عام ١٩٤٥، لكنه أعيد العمل بها في عام ١٩٦٢. وكانت جرائم الخيانة وارتكاب أعمال العنف ضد العائلة المالكة و"التعدي" على عفة ملكة أو أميرة جرائم تطبق بحقها عقوبة الإعدام أيضا. كما كانت للمحاكم العسكرية سلطة إصدار أحكام الإعدام على جرائم لم يتم تحديدها.

٥٤- وتنص المادة ١٢(١) من دستور عام ١٩٩٠ على إلغاء عقوبة الإعدام. بيد أنه رغم هذه المادة الدستورية فإن عددا من قوانين نيبال أبقت على هذه العقوبة. وقد قدم السيد كريشنا براساد سيواكوتي، وهو أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان، عريضة إلى المحكمة العليا لشطب الأحكام القانونية التي تسمح بفرض عقوبة الإعدام. وعرض النائب العام هذه العريضة على أساس أن أحكام الدستور ليس لها مفعول رجعي. وتم حل هذه المسألة بصورة جزئية من خلال حكم أصدرته المحكمة العليا بأن البرلمان هو الذي يلغي الأحكام القانونية التي تتنافى مع الدستور. وقد ألغت نيبال عقوبة الإعدام بصورة رسمية في أيار/مايو ١٩٩٩، عندما صدرت موافقة ملكية على إجراء تعديلين تشريعيين في القوانين التي تنص على عقوبة الإعدام.

ثامنا- المدافعون عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني

٥٥- لقد زادت المواجهات بين الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والشرطة أجواء التوتر السياسي تفاقما في نيبال في السنوات الأخيرة. وأكدت التقارير المتكررة عن ارتكاب انتهاكات وأعمال عنف في مجال حقوق الإنسان من جانب الطرفين ضرورة توفر سبل تحقيق وإبلاغ مستقلة وموضوعية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ويساور المقررة الخاصة القلق من أن الناشطين في مجال حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من أفراد المجتمع المدني يجدون صعوبة متزايدة في الاضطلاع بعملهم. فممثلو المجتمع المدني الذين تحدثوا إلى المقررة الخاصة أعربوا عن قلقهم من أن يصبح المدافعون عن حقوق الإنسان بصورة متزايدة هدفا للمضايقات وأعمال العنف والتهديدات من كل من أعضاء الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والشرطة على حد سواء.

٥٦- وبالإضافة إلى اختفاء السيد راجندرا داكال، الذي ورد الحديث عنه في الفرع الرابع أعلاه، فإن المقررة الخاصة تشير بصورة خاصة إلى قضية السيد بيشنو بوكار شريستا، وهو معلم في مدرسة ثانوية وعامل في مجال حقوق الإنسان، الذي اختفى بعد أن قبض عليه رجال يعتقد بأنهم رجال شرطة يرتدون ثيابا مدنية في كاتماندو في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وتبين التقارير أن السيد شريستا اقتيد من قبل فرع القوات المسلحة في مركز ماهاراجاغونج لتدريب الشرطة، والذي يقال بأنه مكان احتجاز غير رسمي. كما أعرب البعض عن مخاوفهم بأنه قد يكون خضع للتعذيب وأن حياته قد تكون مهددة بالخطر. وتنكر السلطات أي علم بمكان وجوده.

تاسعا- الاستنتاجات والتوصيات

٥٧- إن انضمام نيبال إلى صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية ينبغي أن يقابل بالترحيب باعتباره يعكس التزام البلد بالتغلب على المشاكل الراهنة وحماية حقوق الإنسان. بيد أنه سيتعين على الحكومة تكثيف جهودها للمواءمة بين التشريعات المحلية والتزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتعتقد المقررة الخاصة أيضا أنه بغية بث روح هذه المبادئ في قلوب الناس وعقولهم، سيتطلب الأمر القيام بحملة لرفع مستوى الوعي في صفوف عامة الناس. وإنه ينبغي إدراج تعليم حقوق الإنسان وتعميم الوعي بها في المناهج الدراسية للمدارس والمؤسسات التعليمية على كافة المستويات. وينبغي أن تقوم الحكومة أيضا بتدريب وتوجيه الموظفين والشرطة بغية الامتثال لمبادئ صكوك حقوق الإنسان الدولية التي تعتبر نيبال طرفا فيها. والأهم من كل ذلك ينبغي تشجيع الزعماء السياسيين على الإعلان على رؤوس الأشهاد عن دعمهم وتشجيعهم لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان.

٥٨- إن الديمقراطية في نيبال ما زالت هشة ومن الأساسي الآن الحفاظ على الزخم في هذا المجال وضمان حماية التقدم الذي تم إحرازه بالفعل. وينبغي تشجيع الحكومة على مواصلة عملية إحلال الديمقراطية، وتجديد جهودها الرامية إلى تدعيم المؤسسات الديمقراطية وحماية المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها مثل هذا التطور. وينبغي للمجتمع الدولي في هذا الصدد أن يدعم ويساعد الحكومة بالموارد اللازمة بما في ذلك التمويل والخبرات.

٥٩- وتشير التقارير الواردة من مصادر غير حكومية والمعلومات التي جمعتها المقررة الخاصة إبان زيارتها أن عمليات الإعدام خارج القضاء ارتكبت من جانب الشرطة النيبالية. ويبدو أن عناصر داخل قوى الشرطة ما زالت تستخدم أساليب تعود إلى الأجواء السياسية التي كانت سائدة في الماضي، حيث ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع وأفلت مرتكبوها من العقاب. وتبذل الحكومة الجهود لتخليص وكالات إنفاذ القوانين من هذه التركة بتوفير المزيد من التدريب المهني في مجال حقوق الإنسان. بيد أن المقررة الخاصة لا يسعها إلا أن تعرب عن قلقها من أن التدابير التي اتخذتها السلطات للتحقيق مع رجال الشرطة المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وملاحقتهم قضائيا ما زالت قاصرة إلى حد خطير، وأن آليات وسبل الانتصاف المتاحة للضحايا وأسرهم ضعيفة وغير كافية. وبهذا فإن النظام القضائي الجنائي يمنح فرصة الإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة، بما فيها عمليات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، مما يكرس بدوره حلقة العنف المفرغة. وينبغي أن تتخذ الحكومة إجراءات فورية وفعالة لوضع حد لهذا الاتجاه الجديد.

٦٠- وثمة ضرورة ملحة لإقامة آليات قوية ومستقلة وتتمتع بالمصداقية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة وملاحقة مرتكبيها بما في ذلك عمليات الإعدام خارج القضاء والاختفاء التي تعزى إلى رجال الشرطة وغيرهم من عملاء الدولة. وفي رأي عامة الناس فإن استقلال وموضوعية التحقيقات في عمليات الإعدام خارج القضاء المعزوة إلى رجال الشرطة يتعرضان للخطر الشديد من تكليف سلطات إنفاذ القوانين نفسها بتولي عملية التحقيق برمتها. وحتى عمليات القتل التي يزعم بأن الشرطة قامت بها ينبغي التحقيق فيها على الفور وبصورة دقيقة من جانب هيئة مستقلة تتمتع بالسلطة والموارد الكافية للاضطلاع بهذه المهمة بطريقة فعالة وجديرة بالثقة. وتود المقررة الخاصة في هذا الصدد لفت انتباه الحكومة إلى المعايير المتصلة بالتحقيق في عمليات الإعدام خارج القضاء الواردة في مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة. وتشير الفقرة ١١ من هذه المبادئ إلى التحقيق في "الحالات التي تكون فيها إجراءات التحقيق المعتادة غير وافية بسبب الافتقار إلى الخبرة أو التراهة أو بسبب أهمية المسألة أو بسبب وجود نمط تعسفي واضح وحيث تقدم أسرة المجني عليه شكاوى من وجود أوجه القصور هذه أو تكون هناك أسباب جوهرية أخرى". وفي حالات كهذه "تواصل الحكومات التحقيق بواسطة لجنة تحقيق مستقلة، أو عن طريق إجراء مماثل". وتتضمن الفقرة نفسها أيضا إرشادات بشأن تركيبة وولاية لجان من هذا القبيل. وبالنظر إلى الهواجس التي تم الإعراب عنها أعلاه، فإن المقررة الخاصة توصي بأن تدرس الحكومة هذه المبادئ وتنظر في تشكيل لجنة مستقلة أو وضع إجراءات

للتحقيق في عمليات الإعدام المزعومة الحاصلة في الماضي والحاضر والمعزوة إلى رجال الشرطة وغيرهم من عملاء الدولة.

٦١- وتدرك المقررة الخاصة التحديات التي تواجه شرطة نيبال، وضرورة تزويد سلطات إنفاذ القوانين بالمزيد من الموارد والمعدات لتمكينها من الاضطلاع بواجباتها. بيد أن المقررة الخاصة تخشى من أن تترتب على هذه الخطوة آثار خطيرة بالنسبة لحقوق الإنسان، ما لم توضع ضمانات وآليات قانونية لمنع إساءة استعمال السلطة ورصد عمل رجال الشرطة. وينبغي أن تشمل الترتيبات أيضا التدريب في مجال حقوق الإنسان الرامي إلى رفع مستوى الوعي في صفوف المسؤولين عن إنفاذ القوانين فيما يخص المبادئ الأساسية لعمل الشرطة الديمقراطي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص في هذا المضمار إلى المعايير الواردة في مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

٦٢- ويساور المقررة الخاصة القلق العميق إزاء التقارير التي تفيد بأن رجال الشرطة قد تجاوزوا القانون وقاموا بإعدام المشتبه بهم بإجراءات موجزة، بذريعة أنهم لا يثقون بإدانة السلطة القضائية لهؤلاء الأشخاص. ويبدو أيضا أن السلطة القضائية كثيرا ما تجد أن أعمال التحقيق التي تقوم بها الشرطة قاصرة، وبالتالي فلا يستطيع القضاة الإدانة في الدعاوى التي تقدم إليهم. وقد أسفر هذا الضعف في السلك القضائي وأوساط الشرطة عن جوانب ظلم هائلة وعن الإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وثمة ضرورة ملحة لتوفير التدريب المهني لرجال الشرطة بغية تعزيز مهاراتهم بوصفهم موظفين مكلفين بإنفاذ القوانين، ولا سيما في ميدان التحقيقات الجنائية. وينبغي أن يضمن قادة الشرطة إصدار التعليمات إلى مرؤوسيهم بعدم استعمال القوة إلا كملاذ أخير. وينبغي الإيضاح بأن جميع عمليات القتل خارج القضاء التي يرتكبها أفراد الشرطة ستخضع للتحقيق وأن الأشخاص الذين تثبت إدانتهم بهذه الانتهاكات سيتعرضون للعقاب.

٦٣- وتعرب المقررة الخاصة عن قلقها من أن المستشفيات وخبراء الطب الشرعي لا تتوفر لهم المرافق الكافية لإجراء عمليات الفحص بعد الوفاة مما يحد بصورة خطيرة من إمكانيات التحقيق في عمليات الإعدام خارج القضاء بطريقة مهنية. وينبغي الارتقاء بمستوى هذه المرافق على سبيل الاستعجال فيما يتصل بالمبادرات الهادفة إلى النهوض بنظام القضاء الجنائي في نيبال، بحيث يفسح المجال لإجراء تشريح الجثث وغيرها من فحوصات الطب الشرعي وفق المعايير الدولية، بما فيها تلك الواردة في مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج القضاء والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة.

٦٤- ويعود أمر البت في اتخاذ الإجراءات القضائية ضد أفراد الشرطة المتهمين بعمليات الإعدام خارج القضاء هذه إلى النائب العام. ويساور القلق المقررة الخاصة من أن يسفر ذلك عن اتخاذ قرارات تعسفية تحرم الضحايا

وأسرهم من حقهم في رؤية مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان يمثلون أمام العدالة. ويتعين تعديل القانون ذي الصلة أو إعادة صياغته لضمان توفير كافة السبل الكفيلة بوصول جميع المواطنين إلى القضاء دون أية صعوبة.

٦٥- وتشير المعلومات التي جمعتها المقررة الخاصة إبان بعثتها إلى أن المحاكم التابعة للمحكمة العليا كثيرا ما تفتقر إلى القدرة والكفاءة اللازمتين للبت في الدعاوى الجنائية التي تقدم إليها، وأنه ثمة عدد قليل من الناس فقط تتوفر لهم الموارد والنفوذ اللازمين لمتابعة دعاواهم على مستوى المحكمة العليا. وتشكل نقطة الضعف الجلية التي تعاني منها السلطة القضائية على المستويات الأدنى بالتالي سببا يبعث على القلق البالغ. وينبغي أن يوفر لأفراد السلطة القضائية على جميع المستويات الدعم والتدريب بغية رفع مستوى وعيهم بمعايير حقوق الإنسان المحلية والدولية وتدعيم نزاهتهم واستقلالهم كقضاة.

٦٦- وقد كان من بواعث انزعاج المقررة الخاصة كثرة حالات الاختفاء المزعومة التي لفتت انتباهها إليها عدة مصادر في نيبال. وهي توصي بإجراء تحقيق قضائي على مستوى المحكمة العليا كمسألة ذات أولوية بغية التحقيق في حالات الاختفاء في الحاضر والماضي.

٦٧- ويعود الجزء الأكبر من أعمال العنف السياسي في نيبال إلى المظالم الناشئة عن المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية الهائلة التي تمس أجزاء كبيرة من البلاد، ولا سيما المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها وتفتقر إلى سبل الاتصال اللازمة. وتدرك الحكومة ذلك وقد استهلت عددا من المشاريع الإنمائية في العديد من أكثر المناطق حرمانا. وتود المقررة الخاصة التشديد على أن هذه الجهود ينبغي توجيهها أيضا إلى معالجة الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في عملية التنمية، من قبيل استمرار استخدام العمالة المرهنة، ونظام الطبقات ومركز المرأة المهمش التي تتحكم فيها القيم والعادات التقليدية. ومما لا شك فيه أن دعم البرامج السياسية المتطرفة سوف يستمر إذا تركت هذه المشاكل الأساسية دون علاج. وجوهر التنمية هو التمكين، الذي يتعين منحه للناس بصورة مباشرة وخصوصا في المناطق المحرومة من خلال أسلوب تشاركي يمكنهم من توسيع نطاق قدراتهم والتحكم بحياتهم.

٦٨- تعد نيبال بلدا شحيح الموارد، ويمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دورا هاما في دعم نيبال على مواصلة الاستفادة من التقدم الذي أحرز بالفعل والمعني فيه. وتشير المقررة الخاصة مع التقدير إلى أن التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان يتم تطبيقه حاليا تحت رعاية الأمم المتحدة. وتشجع الحكومات وشركائها الإنمائيين على ضمان تركيز المشاريع في الحاضر والمستقبل على نحو كاف على المناطق التي تواجه المشكلات حسبما تم تحديدها في التقرير الحالي. وينبغي تكييف برامج التنمية بشكل تعالج فيه الاحتياجات السياسية والاجتماعية المحددة لنيبال، وتوجيهها نحو استقطاب واستخدام وتمكين الناس العاديين، وربط التنمية ربطا حقيقيا بالظروف والاحتياجات المحلية، وتمكين الناس وتشجيعهم على المزيد من المشاركة وتعبئتهم على مستوى القواعد الشعبية المحلية.

٦٩- ويمكن أن تركز مشاريع التنمية تركيزا أكبر على الجهود الرامية إلى إقامة شبكة من المجموعات النسائية وإشراك هذه المجموعات في تيار النشاط السياسي السائد. وفي حين أن توفير الدعم للمرأة على مستوى القواعد الشعبية يعتبر أمرا لا غنى عنه، فإنه من الحيوي أيضا تعيين المزيد من النساء في الوظائف التي تتطلب اتخاذ القرارات. أما الاستراتيجية الهادفة إلى التغلب على الممارسات القمعية التقليدية فينبغي أن تتلقى الدعم من الحكومة والوكالات المانحة ، كي تتمكن المرأة من ممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون أية عقبات أو تحيز.

٧٠- ومن أول الواجبات التي تقع على عاتق كل دولة، وعلى الأسرة الدولية ككل، هو حماية حق الأطفال في الحياة. وأية انتهاكات لهذا الحق من جانب الدولة نفسها يعد أمرا لا يمكن قبوله على الإطلاق، وينبغي أن تقوم حكومة نيبال بالتحقيق في كل حادثة من حوادث قتل الأطفال دون استثناء وضمان ملاحقة الذين تثبت مسؤوليتهم عن عمليات الإعدام خارج القضاء أو الإعدام دون محاكمة أو الإعدام التعسفي أمام القضاء. ويتعين أن تشمل هذه التحقيقات مشاركة المنظمات غير الحكومية لضمان الشفافية وتوطيد الثقة لدى أسر الضحايا.

٧١- وتعرب المقررة الخاصة عن انزعاجها الشديد إزاء التقارير التي تتحدث عن استخدام الأطفال من جانب الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في العمليات المسلحة. وتناشد قيادة هذه الحركة أن تبادر على الفور إلى إنهاء هذه الممارسات، وضمان حماية المدنيين من أي شكل من أشكال العنف أو التهديد أو الترهيب من جانب أعضاء الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وينبغي أن تكثف الحكومة في الوقت نفسه جهودها لمعالجة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية التي تسبب جر الأطفال إلى النزاع. وتعتقد المقررة الخاصة أيضا بأن للمنظمات غير الحكومية دورا بناء تلعبه في تقييم نطاق الحلول الممكنة لهذه المشكلة وتحديدها.

٧٢- وترى المقررة الخاصة أنه على الرغم من التوتر الحالي وحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، فإنه ما زال هناك متسعا لأن يلاحق الناس مصالحهم أو مطالبهم في الوقت الذي يواصلون فيه كفاحهم ضد الظلم والإساءة بطرق سلمية. فاللجوء إلى العنف والقتل باسم حقوق الشعب لا يمكن تبريره، وخصوصا بالنظر إلى أن أعمال العنف الراهنة تتهدد أمن السكان وعافيتهم ككل.

٧٣- وتعرب المقررة الخاصة عن قلقها بشأن التقارير التي تفيد بأن أعضاء منظمات غير حكومية، ومحامين وعاملين في مجال حقوق الإنسان وصحافيين وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني أخذوا يصبحون هدفا للتهديد بالقتل وأعمال العنف. ومما يدعو للمزيد من الأسف بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يلعبه المدافعون عن حقوق الإنسان في دعم الديمقراطية وسيادة القانون في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية مثل نيبال. وتحث الحكومة على اتخاذ خطوات عاجلة لضمان أمن هؤلاء الأفراد والتحقيق في جميع حالات التهديدات أو أعمال العنف الموجهة ضدهم.

٧٤- وتأسف المقررة الخاصة لمقتل عدد كبير من رجال الشرطة النيباليين إبان أداء واجباتهم. فالخسائر الكبيرة في صفوف الشرطة زادت أيضا من الشعور العام بانعدام الأمن والأمان في صفوف السكان عموما. وتشير المقررة الخاصة إلى أنه تم دفع التعويضات لأسر رجال الشرطة الذين قتلوا وهي بادرة تستحق الترحيب حيث إن الحكومة تتحمل مسؤولية الأشخاص الذين مسهم العنف وأسرهم. وفي الوقت ذاته فإن القلق يساور المقررة الخاصة إزاء عدم تلقي العديد من أسر ضحايا أعمال العنف التي ارتكبتها الشرطة أي تعويض على معاناتهم وخسارتهم. وتحث الحكومة على تصحيح هذا الوضع دون أي إبطاء.

٧٥- وتحث المقررة الخاصة الحكومة الجديدة في نيبال على الامتناع عن استعمال القوة العسكرية في مواجهة المعارضة المسلحة من جانب الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وينبغي أن تخضع الشرطة وغيرها من قوات الأمن إلى السيطرة المدنية الحازمة، وذلك بغية ضمان الشفافية والمساءلة فيما يخص عمليات المواجهة هذه.

٧٦- وتشجع حكومة نيبال على مواصلة السعي لإيجاد تسوية سياسية للوضع الحالي ومتابعة الحوار مع الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وتود المقررة الخاصة أن تؤكد على أن أي تسوية للأوضاع يتعين أن تشمل ضمانات بالتحقيق في أعمال القتل خارج القضاء وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يتم ارتكابها في إطار النزاع الحالي وبمثول الأشخاص المسؤولين عن هذه الأعمال أمام القضاء.

٧٧- ويعتبر الوضع الذي تواجهه نيبال حاليا نتيجة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، تم التطرق إلى البعض منها أعلاه، ويساور المقررة الخاصة القلق من أن الوضع ينطوي على احتمال حدوث المزيد من التدهور ما لم يتم تناول أسبابه الجذرية بصورة فورية ووافية. ويعتبر توفر القدرة والاستعداد لدى أية دولة لحماية حقوق مواطنيها وسلامتهم، وتلبية احتياجاتهم بطريقة عادلة ومنصفة أحد المعايير الأساسية لقيام أي دولة بمهامها على الوجه الصحيح. وهذا المعيار نفسه هو الذي يحدد مشروعية وسلطة الدولة وحكومتها في أعين المواطنين جميعا.

- - - - -